رانية المصري*

تبدأ د. رانية المصري، ابتداء من هذا العدد، بنشر سلسلة من المقالات تعنى بترابط مشاكل البيئة والاقتصاد والاجتماع والسياسة في لبنان والعالم العربي والعالم.

أيُّ استقلال نريد؟

«تصدِّر [الولاياتُ المتحدة]، بالدولار، لحومًا أكثرَ مما تصدِّر فولاذًا، وذُرةً أكثرَ من مستحضراتِ تجميل، وقمحًا أكثر من الفحم، وخُبزياتٍ أكثرَ من الزوارق المزوّدة بالمحرّكات، وفواكهَ وخُضَرًا أكثرَ من المعدّاتِ المنزلية.»[١]

هكذا كان وضعَ الصادرات الزراعية الأميركية عامَ ٢٠٠١ بحسب ماتي شارپلس، وكانت آنذاك مديرةً بالنيابة لقسم الخدمات الزراعية الخارجية في وزارة الزراعة الأميركية.

ومع ذلك لم تكن الوزارةُ راضيةً، وحاججتْ بأنّه سيكون من الضرورة النفاذُ بصورة أكبر إلى أسواقٍ جديدة.

بحلول العام ٢٠٠٧ كان نصيبُ الولايات المتحدة قد بلغَ نسبةَ ١٩٪ من السوق الزراعية العالمية.[٢] وخلال الشهور الثمانية عشر الأخيرة وحدها، أبرمت الولاياتُ المتحدةُ اتفاقاتٍ تجاريةً مع كولومبيا وپاناما والپيرو وجنوب كوريا من أجل «توسيع مجال نفاذ جميع المنتوجات الزراعية الأميركية.»[٣]

غير أنّ وزارة الزراعة الأميركية بقيتْ غيرَ راضية: «لا نستطيع أن ننامَ على إنجازاتنا. علينا أن نواصلَ توسيعَ النفاذ إلى الأسواق الخارجية حيث يعيش ٩٥٪ من مستهلكي العالم.»[٤]

وكيف تخطّط الولاياتُ المتحدةُ لغزو أسواق زراعية إضافية واحتلالها؟

بزيادة «برنامج المساعدات الغذائية،»[٥] وبالدفع من أجل تخفيض «الحواجز أمام التجارة عبر طرق مختلفة، وبشكل أساسي من خلال المفاوضات المتعدّدة الأطراف، وهي التي جَرَتْ أصلاً برعاية الاتفاقية العامة بشأن التعرفات والتجارة «GATT» (١٩٤٧ ـ ١٩٩٤)، وتجري الآن (١٩٩٥ ـ الحاضر) برعاية منظمة التجارة العالمية،» وعبر التفاوض لإبرام «عدد من الاتفاقات التجارية الإقليمية والثنائية.»[٦]

ماذا يعني ذلك؟ فلنفصّلْ.

المساعدات الغذائية

تقدِّم الولايات المتحدة، و«بسخاءٍ،» من إنتاجها الغذائي لإطعام الجوْعى في أيام عَوَزهم. وخلال الأعوام القليلة الماضية قام برنامجُ «الغذاء مقابلَ السلام،» الذي تموّله وزارةُ الزراعة الأميركية وتديرُه وكالةُ التنميةَ الدولية الأميركية (USAID)، بالتخفيف من تَبِعاتِ التسونامي الآسيويةَ عَامَ ٢٠٠٤، وتبعاتِ

---

* ـ أستاذة مساعدة في قسم العلوم، والمديرة المساعدة لمؤسسة الدراسات البيئية، في جامعة البلمند. لها أبحاثٌ ونشاطاتٌ كثيرة في مجال الدفاع عن الشعب العراقي (ولاسيّما أثناء فترة العقوبات)، ومناهَضة الاحتلال الصهيوني، وفضح دوْر الشركات الأميركية في تدمير الاقتصاد العراقي، والمقاومة المدنية ضدّ تبعات الغزو الصهيوني للبنان. عنوانُها الإلكتروني: rania@ourwords.org، وعنوان مدوّنتها: www.greenresistance.wordpress.com

١ ـ من كلمة ماتي ر. شارپلس (M. R. Sharpless)، وهي المديرة بالنيابة لقسم الخدمات الزراعية الخارجية في وزارة الزراعة الأميركية، وذلك أمام اللجنة الزراعية في مجلس الشيوخ الأميركي، اللجنة الفرعية الخاصة بالتنافسية الإنتاجية والسِّعْرية، ١ آب ٢٠٠١. http://www.tradeobservatory.org/headlines.Cfm?refID=16673.

٢ ـ راجع كلمة دبليو كيرك ميلر (W. Kirk Miller)، مدير المبيعات العامة في قسم الخدمات الزراعية الخارجية في وزارة الزراعة الأميركية، وذلك أمام «لجنة الأعمال الصغيرة» في مجلس النوّاب، في ١٣ تموز ٢٠٠٧. http://www.fas.usda.gov/info/speeches/CE061307miller.pdf.

٣ ـ ٤ ـ من كلمة مايكل دبليو يوست (Michael W. Yost)، مدير قسم الخدمات الزراعية الخارجية في وزارة الزراعة الأميركية، أمام لجنة الزراعة في مجلس النواب الأميركي، وذلك في ١٠ أيار ٢٠٠٧. http://www.fas.usda.gov/info/speeches/ct051007yost.pdf.

٥ ـ شارپلس، راجع الهامش ١.

٦ ـ USDA, "Strengthening the Foundation for Future Growth in U.S. Agriculture - Executive Summary," September 2006.

الأزمة الغذائية التي ضربت النيجرَ عامَ ٢٠٠٥، وتبعاتِ النقص في الطعام في جنوبي أفريقيا عامَ ٢٠٠٦، وتبعاتِ حرب تموز على لبنان عامَ ٢٠٠٦. وفي السنة الماضية وحدها قَدّمت الولاياتُ المتحدة لـ «برنامج الغذاء العالمي» (WFP) التابع للأمم المتحدة ما قيمتُه ١،٢ بليون دولار من الطعام ـ وهذا أكثرُ ممّا قدّمتْه أيةُ دولة أخرى، ويشكّل ٤٣٪ من مخزون الطعام الذي يَمْلكه البرنامجُ المذكور.(١)

أحبّاً بالآخرين؟

كلا، على الإطلاق.

فبموجب برنامج «الغذاء مقابلَ السلام،» تشتري الولاياتُ المتحدة الحبوبَ والأطعمةَ الأخرى المُنتَجةَ في الولايات المتحدة وحدها، ثم تَشْحن ٧٥٪ من تلك الحمولة عبر سُفنٍ تَرْفع العَلَم الأميركي. وعليه، فإنّ الـ ١،٢ بليون دولار من «المساعدات الغذائية» الأميركية تُتَرْجَم، في حقيقة الأمر، إلى ما يَفُوق ٢،٧ بليون دولار من النشاط الاقتصادي داخل الولايات المتحدة.(٢)

إذن، هذا البرنامج هو إعانةٌ أميركيةٌ محليةٌ واسعةٌ للأعمال الزراعية الأميركية. بل هو أكثر من ذلك.

فلنتذكّرْ: أنّ المساعدات الغذائية الأميركية، التي بدأتْ بموجب القانون العمومي رقم ٤٨٠ لعام ١٩٥٤، صُمّمتْ من أجل بلوغ «أقصى استخدامٍ فعّالٍ للفائض من البضائع الغذائية [الأميركية] تعزيزاً للسياسة الخارجية الأميركية.»(٣)

غير أنّ برنامج «الغذاء مقابلَ السلام،» بإلقائه المنتوجَ الغذائي الفائضَ على المحتاجين في العالم، يَخْلق منافسةً غيرَ عادلة: إذ كيف سيستطيع المزارعون المحلّيون أن ينافسوا الموادَّ الغذائيةَ المجانيةَ أو المدعومةَ بقوّة؟ قد يُصْرف أولئك المزارعون من سوق العمل، الأمرُ الذي سيؤدّي إلى نقص في السيادة الوطنية الغذائية وإلى ارتفاع في التبعية للخارج.

وإذا بات بلدٌ ما معتمِدًا على الولايات المتحدة من أجل إمداداته الغذائية، فسيكون ذلك أمرًا عظيمًا... للولايات المتحدة. وقد سبق للسيناتور الأميركي هوبرت هامفري أن أيّد البرنامجَ عامَ ١٩٥٩ بقوله: «لقد سمعتُ... أنّ الناس قد يصبحون معتمِدين علينا في الطعام. أَعْلم أنّ هذا لا يُفترض أن يكون نبأً جيّدًا، ولكنّه بالنسبة إليّ نبأٌ جيّدٌ بالفعل، لأنّ على الناسَ أن يَأْكلوا قبل أن يقوموا بأيّ أمر. وإنْ كنتَ تبحث عن طريقةٍ لدفع الناس إلى الاستناد إليك، والاعتمادِ عليك، بحيث يتعاونون معكَ، فإنّه يبدو لي أنّ التبعية الغذائية ستكون أمرًا رائعًا.»(٤)

وما هو نوعُ الطعام الذي يُقدَّم على سبيل «المساعدة»؟

تقول وزارةُ الزراعة الأميركية إنّها لا تستطيع أن تقدِّم ذُرةً تَكْفل أن تكون خاليةً من التعديل الجيني. غير أنّ هذا ناجمٌ عن خيارٍ لا اضطرار. فبحسب المستشار في الصناعة التقنية الحيوية دونْ وستفال (D. Westfall)، «تَأْمل [هذه] الصناعةُ في أن تفيضَ السوقُ مع الوقت [بالموادّ المعدّلة جينيّاً] بحيث لا يسع المرءَ فعلُ أيّ شيءٍ لتفادي ذلك. ولن يكون أمامه إلاّ الاستسلام.»(٥)

وكيف تستسلم السوقُ أمام المحاصيل الزراعية المعدّلة جينيّاً؟ الجواب هو أنّ الشركات الزراعية التي مقرُّها في الولايات المتحدة تحتفظ ببراءة اختراع هذه المحاصيل، وتستطيع أن تمارسَ «حقوقَها» المَلكية في استخدامها. علاوةً على أنّه إذا تمّ استخدامُ «البذورِ القاضية» (terminator seeds) ـ وهي بذورٌ عقيمة بسبب تصميمها الجيني ـ فإنّ المزارعين سيصبحون أكثرَ اعتمادًا، ممّا هم الآن، على الشركات الغذائية الأميركية من أجل توفير حاجاتهم الزراعية. فضلاً عن أنّهم سيعتمدون على الشركة الغذائية نفسِها من أجل مبيداتِ الحشرات التي ينبغي استخدامُها مع تلك المحاصيل المعدّلة جينيّاً. بكلام آخر، فإنّ رُزَم «المعونات الغذائية» هذه قد تودّي إلى خلقِ حالةٍ قصوى من التبعية.

إزاء هذا الوضع، وإزاء الحقيقة الماثلة في أنّ لبنان نفسَه يُنتج القمحَ، ثمة أسئلةٌ مهمةٌ ينبغي أن تُطرح عن إرسال الولايات المتحدة في آب ٢٠٠٦ «٢٥ ألف طن متري من القمح إلى لبنان.»(٦)

---

١ ـ ٢ ـ Stephen J. Hedges, "U.S. Food Aid Reform Plan Has Stout Foes," **Chicago Tribune**, May 31, 2007. http://www.ohio.com/mld/ohio/17302851.htm.

٣ ـ Clare Fremont, "Hurting Not Helping," **Socialist Review**, Issue 214, December 1997. http://www.netnomad.com/socrev.htm

٤ ـ السناتور هوبرت هـ. هامفري، في تسمية القانون الأميركي العام رقم ٤٨٠ برنامجَ «الغذاء مقابلَ السلام،» في مجلة **Wall Street Journal**، ٧ أيار ١٩٨٢.

٥ ـ GRAIN, "Better Dead than GM fed," **Seedling**, October 2002. http://www.grain.org/seedling/?id=208

لمعلومات إضافية عن استخدام الولايات المتحدة بذورًا معدّلةً جينيّاً، راجع: http://ngin.tripod.com/forcefeed/htm.

٦ ـ The White House, "U.S. Announces $230 Million Aid Plan for Lebanon," 21 August 2006. http://usinfo.state.gov/xarchives/display.html?p=texttrans-english&y=2006&m=August&x=20060821145312eaifas0.1888086

بل إنّ الوضع أشدُّ افتضاحًا في العراق. فبعد ١٣ عامًا من العقوبات المدمِّرة، وأربعةِ أعوامٍ من الاحتلال، «فإنّ هناك أعدادًا أكبرَ من العراقيين، للأسف، باتوا معتمِدين على الصَّدَقات الإغاثية أو الحِصص الإنقاذية التي تقدّمها الحكومةُ أو/والدعمُ القادمُ من الوكالات الدولية... إنّ عددَ العراقيين العاجزين عن إعالة أنفسهم يَنُوف على سبعة ملايين.»[١] وبحسب وزارة الزراعة الأميركية نفسها، فإنّ الحكومة الأميركية، بتقديمها العونَ والمساعدةَ للعراق، قد «ساعدتْ على إنشاء سوقٍ متنامية للصادرات الزراعية الأميركية من القمح والأرزّ والدواجن.»[٢]

وبالنظر إلى أنّ القطاع الزراعي العراقي هو ثاني أكبر مُسْهم في الاقتصاد الوطني الوطني، ويوظِّف رُبْعَ القوة العراقية العاملة،[٣] فإنّ انهيارَ هذا القطاع ستكون له تبعاتٌ اقتصاديةٌ واجتماعيةٌ ووطنيةٌ هائلة.

هذا، وعلينا ألاّ ننسى، بالطبع، أنّ الضغطَ الأميركيَّ على العراق من أجل السيطرة الاقتصادية عليه لا يتمّ عبر الوسائل الاقتصادية وحدها، بل أيضًا، وبشكلٍ منظور جداً، عبر مئات آلاف المسلّحين (من الجنود الأميركيين والمرتزقة الأميركيين).

المفاوضات المتعدِّدة الأطراف

«تشجِّع» الولاياتُ المتحدة البلدانَ على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وعلى التوقيع على اتفاقياتٍ تجاريةٍ ثنائية وإقليمية، وبشكلٍ أساسي من خلال استخدامِ سلاحٍ تقليدي: هو الخوف.

فبعد شهر على الغزو الأميركي للعراق اقترح الرئيس بوش خططًا لإقامة «منطقة تجارية حرّة أميركية شرق أوسطية» (MEFTA) في غضون عقْدٍ من الزمان (ينتهي بحلول العام ٢٠١٣ تقريبًا). والحال أنّ الحرب، والغزوَ، واحتلالَ العراق ـ بحسب مكتب «ممثِّل التجارة الأميركية» ـ «قد كثّفت الضغطَ على البلدان من أجل أن تُثْبتَ وقوفَها إلى جانب الولايات المتحدة، لا ضدّها.»[٤]

كما استَخدمت الولاياتُ المتحدة نفوذَها على البنك الدولي وصندوقِ النقد الدولي من أجل دفع بلدانٍ أخرى إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ويَشْرَح إيلي يشوعي، وهو عالِمُ اقتصاد بارزٌ في لبنان، ذلك بالقول: «يبدو أنّ بعضَ القوى الغربية تقول للحكومة [اللبنانية] ما يلي: إذا أردتِ أن تُواصلَ إقراضَكِ المالَ، فعليكِ أن تنضمّي إلى منظمة التجارة العالمية وإلى غير ذلك من اتفاقات التجارة الحرّة.»[٥] و[٦]

وتبعًا لذلك ثمة اليومَ ١٤ دولةً «شرقأوسطيةً» توقّع اتفاقاتٍ مع الإدارة الأميركية. وبحلول عام ٢٠٠٦ كانت السعودية قد انضمّت إلى منظمة التجارة العالمية؛ ويُفاوض كلٌّ من العراق وإيران ولبنان واليمن والجزائر للتوقيع على اتفاقات بهذا الشأن؛ كما طُبِّقت اتفاقيةٌ ثنائيةٌ للتجارة الحرّة مع الأردن والمغرب والبحرين،[٧] وتمّ توقيعُها من جانب عُمان، وما زالت في طور المفاوضات في حالة

---

١ ـ Reuters, "Iraq in Turmoil," June 15, 2007. http://www.alertnet.org/db/crisisprofiles/571273.htm?v=in detail

٢ ـ «العراق [هو] الشاري الثاني للقمح الأميركي الشتوي [قمح الدقيق] في سنة التسويق ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦، والشاري الأول للأرزّ الأميركي الطويل عامَ ٢٠٠٥. المصدر: قسم الخدمات الزراعية الخارجية في وزارة الزراعة الأميركية "Fact Sheet: US Agricultural Programs in Iraq," Dec. 2006, http://www.fus.usda.gov/info/factssheets/iraq.asp.

٣ ـ U.S. Department of Agriculture, "Johanns Announces $7.8 Million in Extension Funds to Revitalize Iraq," September 25, 2006. http://www.fas.usda.gov/scriptsw/PressRelease/pressrel_dout.asp?Entry=valid&PrNum=0138-06.

٤ ـ Office of the United States Trade Representative, "Middle East Free Trade Initiative: U.S. Regional Plan to Spur Economic Growth," February 27, 2003. http://www.ustr.gov/Trade_Agreements/Regional/MEFTA/Section_Index.html

ملاحظة: ستَشْمل منطقةُ MEFTA كلاً من: البحرين، وقبرص، ومصر، وقطاع غزة/الضفة الغربية، وإيران، والعراق، وإسرائيل، والأردن، والكويت، ولبنان، وعُمان، وقطر، والسعودية، وسورية، والإمارات العربية المتحدة، واليمن، والجزائر، وليبيا، والمغرب، وتونس.

٥ ـ Osama Habib, "Can Lebanon Get a Fair Deal from Free Trade?" **Daily Star**, June 4, 2007. http://www.rebuildlebanon.gov.lb/images_Gallery/FreeTrade.mht.

٦ ـ أثبتت القوى الغربيةُ أنّها أكثر شؤمًا مما هي عليه حين يتعلّق الأمرُ بعددٍ كبيرٍ من الدول الأفريقية. فكثيرٌ من هذه الدول تحتاج إلى العُمْلة الصعبة للإيفاء بديونها إلى المصارف والحكوماتِ الأوروبية والأميركية. وهي تكسب هذه العملةَ الصعبةَ بزراعة المحاصيل، بهدف تصديرها إلى أوروبا، بدلاً من أن تزرعَ ما تحتاجه لإطعام شعوبها. ولو أنّها فعلت العكسَ، لما حصلتْ على المال لتوفي بديونها.

٧ ـ وإسرائيل أيضًا.

الإمارات العربية المتحدة.[1] هذا وقد قامت كلٌّ من الكويت وعُمان والسعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن وقطر والعراق والبحرين ومصر والأردن والجزائر والمغرب وتونس ولبنان بالتوقيع على «اتفاق إطار للتجارة والاستثمار.»

هذه الاتفاقات التجاريةُ المتعددةُ الأطراف لا يتمّ التفاوضُ عليها من طَرفِ سياسيين أميركيين (ونظراءَ لهم عرب) «منتخَبين ديموقراطيّاً،» بل من طرفِ ممثّلي شركات أميركيين يقودون السياسيين الأميركيين بشكلٍ دائم إلى رسم الشروط الأميركية على الصعيديْن المحلّي والعالمي. فعلى سبيل المثال كان مستشارُ الرئيس نيكسون لشؤون التجارة هو نائب رئيس شركة كارغِلْ (Cargill)، التي هي أكبر مصدِّر للحبوب في العالم وأكبرُ شركةٍ يملكها القطاعُ الخاصّ في الولايات المتحدة. كما أنّ الرئيس ريغان اعتمد على خرِّيج آخر من شركة كارغِلْ، هو دانيل آمستاتز (D. Amstutz)، من أجل كتابة مسوَّدة الاقتراح الزراعي للاتفاقية العامة بشأن التعرفات والتجارة (GATT). وقد سَمحتْ شروطُ آمستاتز للدول الغنية بإلقاء فوائضها الزراعية المدعومة (حكومياً) على الأسواق العالمية، فأدّى ذلك إلى انخفاض الأسعار إلى حدودٍ أعْجزت المزارعين في الدول النامية عن منافستها. وعَيّن الرئيس كلينتون المديرَ التنفيذي لشركة مونسانتو (Monsanto)، روبرت شابيرو، ممثّلاً تجارياً لدى منظمة التجارة العالمية ـ ومونساتو هذه هي واحدةٌ من أكبر شركات مبيدات الحشرات في العالم، وعملاقٌ زراعيٌّ يختصّ بإنتاج البذور المهندسة جينياً وبيعِها. كما عَيّن الرئيس جورج بوش الابن صاحبَنا القديمَ آمستاتز «للإشراف على إعادة بناء الزراعة العراقية» عند بدء الاحتلال الأميركي للعراق. وقد فعل آمستاتز في العراق ما فعله في بقية العالم من خلال شروط الاتفاقات التجارية التي صمّمها بنفسه: وهو الدفعُ قُدُمًا بالمصالح التجارية للشركات الزراعية الأميركية العملاقة، وفتحُ الأسواق الزراعية العالمية على مصراعيْها.

التبعات

إذن، ماذا نستطيع أن نتوقّع من هذه الاتفاقات التجارية المتعدّدة الأطراف، ومن المفاوضات (المحتملة) في المستقبل مع منظمة التجارة العالمية؟ ماذا بمقدور مزارعينا أن يتوقّعوا؟ وماذا بمقدور سيادتنا الغذائية الوطنية أن تتوقّع؟

نظرًا إلى أنّ اتفاقات التجارة الحرة التي صاغتْها الولاياتُ المتحدة تَتّبع نموذجَ «اتفاقية أميركا الشمالية للتجارة الحرّة» (نافتا NAFTA)، فإنّ هناك الكثيرَ ممّا يمكن الاعتبارُ به من تبعات الاتفاقية هذه. ففي السنوات العشرِ الأخيرة التي أعقبت التوقيعَ على اتفاقية «نافتا،» انخفضت المداخيلُ في بلدان الـ «نافتا» الثلاثة.. وارتفعتْ أسعارُ الموادّ الغذائية الاستهلاكية، وانحدرت الأثمانُ المعطاةُ للمزارعين. في المكسيك أصيب نصفُ المزارع الصغيرة بالعجز، ودُفع بملايين المزارعين (الكامپينوس) خارجَ مزارع قمحهم الصغيرة، فأدّى ذلك إلى أزمة اقتصادية واجتماعية، وزاد الجوعُ والغضبُ واليأسُ من اضطرامها. وفي الولايات المتحدة، أصيبتْ ٣٨ ألف مزرعة صغيرة بالعجز، وانخفض الدخلُ العامُّ للمزارع الأميركية، ولم ترتفع الأرباحُ الزراعيةُ إلاّ في الشركات الزراعية الكبيرة. وأما في كندا، فقد دُفع ١١٪ من المزارع العائلية إلى الإفلاس بين عامَيْ ١٩٩٦ و٢٠٠١.[2]

هناك نماذجُ أخرى يُمكن فحصُها بالطبع، مثل آثار «الاتفاقية العربية للتجارة الحرة» (AFTA) (التي أُنجزتْ في الأول من كانون الثاني ٢٠٠٥) على القطاع الزراعي في لبنان. وهاكم بعض التبعات:

- انخفض عددُ مصانع الغذاء اللبنانية، التي تقدّم القسمَ الأعظمَ من صادرات لبنان (٢٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٥).[3]
- تراجَعَ إنتاجُ القمح. ففي العام ٢٠٠٧ انخفضتْ مساحةُ الأرض المزروعة قمحًا بمقدار ألفيْ هكتار من العام السابق. وعلى الرغم من المبلغ الشحيح الذي صرفتْه الحكومة من أجل دعم القمح (٣،٥ مليون دولار سنوياً فقط)، فإنّ الحكومةُ تفكّر في خفضِ الدعم، ربما بسبب الشروط التي تتطلّبها اتفاقيةُ التجارة الحرّة مع الولايات المتحدة؛ ويأتي هذا، كما يشرح أستاذُ الأنظمة البيئية البروفسور رامي زريق، في وقتٍ يُتوقّع فيه أن يبدأ سعرُ القمح بالارتفاع فجأةً!

---

١ ـ CRS Report for Congress, "Middle East Free Trade Area: Progress Report," January 27, 2006. http://vienna.usembassy.gov/en/download/pdf/mefta.pdf

٢ ـ Public Citizen, "The Ten Year Track Record of the North American Free Trade Agreement - U.S., Mexican and Canadian Farmers and Agriculture," January 2004, http://www.citizen.org/documents/NAFTA_10_ag.pdf.

٣ ـ لا يعود الانخفاضُ في الصادرات الغذائية إلى اتفاقيات التجارة الحرة وحدها، بل ازداد الانخفاضُ بسبب حرب تموز ٢٠٠٦. راجع: نادر صبّاغ، «صُنِعَ في لبنان، ٥/٤،» جريدة **الأخبار** (اللبنانية)، السبت ٣٠ حزيران ٢٠٠٧.

• يتمّ بسهولةٍ استيرادُ موادّ غذائية عربية، مدعومةٍ من قِبل الحكومات العربية، إلى لبنان. ويَشْرح أنطوان حويّك، رئيسُ جمعية المزارعين اللبنانيين، أنّ غالون زيت الفيول في سورية يكلِّف ١٢،٥ من السنتات الأميركية، في حين يكلِّف في لبنان ٦٥ سنتًا. إنّ مثلَ هذا الدعم وغيرَه من أشكال الدعم يتسبّبان بكلفةِ إنتاج في لبنان تزيد ٥٠٪ عن نظيراتها في أمكنةٍ أخرى.(١)

• إضافةً إلى ذلك، على ما يُكْمل أنطوان حويّك، ليس ثمة منهجٌ متّبعٌ لتحديد منشإ المنتوجات المبيعة في السوق اللبنانية. فمعظمُ المنتوجات تُستورَد من الخارج ولكنّها تباع وكأنّها أُنتجتْ في لبنان. مثلاً، يُستورد سنوياً ٥٠٠٠ طن من الجبنة البيضاء، ولكنّها تباع بوصفها جبنةً لبنانية. إذن، حتى إنْ شاء المستهلكُ اللبناني أن يتّبع «اقتراحَ» وزير الصناعة اللبنانية السابق بيار الجميّل «بتحبّ لبنان؟ حِبّ صناعتو!» فكيف سيَعْرف ما هو لبناني وما هو غيرُ ذلك؟

• بحسب شرح البروفسور زريق، فإنّ حكومة لبنان لا تريد أن تَظْهر معرقِلةً للاستيراد، ولذا لا تَفْرض مراقبةً على النوعية المستوردة لأنّ ذلك سيبدو بمثابة إقامة حواجز غير جمركية. كما أنّ الحكومة اللبنانية لا تَرْغب في أن تروِّجَ **الاستهلاكَ المحلّي** للبضائع المنتجة محليّاً [بل] إنّ معظم المشروعات التنموية التي تتبنّاها مصمّمٌ لترويج التصدير (مثل برنامج «اكسپورت پلاس،» و«المشروع الزراعي التنموي التابع للاتحاد الأوروبي،» والمشاريع الزراعية والتنموية الخاصة بالوكالة الأميركية للتنمية الدولة USAID). بل إنّ مشروع «المؤشّرات الجغرافية» (Geographic Indicators) يعاني [من جرّاء ذلك]؛ فبدلاً من أن يكون مشروعًا لدعم الاعتراف المحلّي بالمنتوجات المحلية، كما هو حالُ ذلك المشروع في كلّ بلدان العالم، فإنّ وزارةَ الاقتصاد والتجارة ترغب في أن يكون موجَّهًا إلى الصادرات فقط. ولكنْ ليس ثمة مكانٌ في العالم نَجَحَ فيه المؤشّر الجغرافيُّ في الخارج قبل أن ينجحَ في الداخل. فإذا لم يتمّ الاعترافُ بـ «بصل كفرفيلا الحلو» في لبنان، ولم يتمّ طلبُه هنا وحمايتُه هنا، فلماذا سيهتمّ به أيُّ زبون في بلدٍ كبريطانيا مثلاً؟»(٢)

إذن، إذا عجز القطاعُ الزراعيُّ اللبناني عن منافسة بلدان عربية أخرى ضمن «الاتفاقية العربية للتجارة الحرة» (AFTA)، فكيف سيستطيع المنافسةَ ضمن إطار منظمة التجارة العالمية؟!

وإذا عجز المزارعون الصغار في الولايات المتحدة عن منافسة «اتفاقية أميركا الشمالية للتجارة الحرّة» (NAFTA)، فكيف سيستطيع مزارعو لبنان أو سوريا أو العراق أن ينافسوا النماذجَ المصمّمةَ على قياس تلك الاتفاقية؟

ولماذا يستخفّ السياسيون المحلّيون إلى هذا الحدّ بحماية مزارعينا، بحمايةِ مَنْ يزوِّدونا في بلادنا بالطعام ـ الذي هو ضرورةٌ لبقائنا على قيد الحياة؟ لماذا نَمْنح الزراعةَ معاملة أقلّ تفاضليةً، بدلاً من أن نمنحها معاملةً أكثرَ تفاضلية؟

إنّ على حماية صغار المزارعين أن تكون الأولويةَ الأولى للأمن الوطني.

إنّ حمايةَ صغار المزارعين تعني حمايةَ مَنْ يُطْعمنا طعامًا صحيّاً؛ حمايةَ مَنْ يعيشون ويَعْملون في الهوامش الجغرافية والاقتصادية للبلد، ويحافظون على البلد أخضرَ مُورِقًا، ويحافظون ـ من خلال سُبُل عَيْشهم نفسِها ـ على علاقةٍ عاطفيةٍ حميمةٍ بالأرض.

إنّ الاستخفاف بصغار المزارعين يعني تجاهُلَ أكثر الفئات هشاشةً في أراضينا، والسماحَ بتشويه مَشاهدنا الطبيعية، وبإمكانية تضييع تراثنا الثقافي والمطبخي، والتخلّي ـ طبعًا ـ عن أهمّ شكلٍ من أشكال سيادتنا واستقلالنا: ألا وهو قدرتُنا على إطعام أنفسنا بأنفسنا.(٣)

«ويلٌ لأمةٍ تَلْبس ممّا لا تَنْسج، وتَأْكل ممّا لا تَزْرَع، وتَشْرب ممّا لا تَعْصر.» (جبران)

غير أنّ الوقت لم ينفدْ بعدُ من أجل دَحْر هذا التيّار من الاستسلام الاقتصادي والأمني أمام الشركات المتعددة الجنسية.

بيروت

---

١ ـ «من أنطوان حويّك إلى طلال الساحلي: وزارة الزراعة لا تراقب الواردات الزراعية،» جريدة **الأخبار**، ٣٠ حزيران ٢٠٠٧.

٢ ـ راجع مدوّنة رامي زريق المتازة: www.landandpeople.blogspot.com.

٣ ـ لتحليلٍ ممتازٍ لأهمية صغار المزارعين، أحيل القارئ على مقالة البروفسور زريق:
http://landandpeople.blogspot.com/2007/05/why-is-small-holder-farming-important.html.